خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس

بمناسبة عيد العرش المجيد

تطوان، فاتح جمادى الثانية 1424 الموافق 30 يوليوز 2003م

وجه صاحب الجلالة الملك محمد السادس يوم الأربعاء فاتح جمادى الثانية 1424 الموافق 30 يوليوز 2003م خطابا ساميا إلى الأمة بمناسبة عيد العرش المجيد الذي يصادف هذه السنة الذكرى الرابعة لاعتلاء جلالته عرش أسلافه المنعمين.

وفي ما يلي نص الخطاب الملكي السامي:

"الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،

شعبي العزيز،

لقد جرت العادة، بأن يتضمن خطاب العرش حصيلة وآفاق عمل الدولة، لكن حرصي على مصارحتك بالوضعية التي تمر بها البلاد، دفعني لجعل هذا الخطاب يشكل وقفة وطنية جماعية، تتجاوز التذكير المؤلم للأحداث الإرهابية للدار البيضاء، إلى استخلاص الدروس، والتدبر في تصحيح مسار الأمة.

ومهما تكن فظاعة هذه الجرائم الإرهابية، فإننا نحمد الله تعالى على ما ألهمنا به من ألطاف ربانية، مكنتنا من السيطرة على شبكتها الإجرامية.

وإن اعتزازنا الكبير بإجماعك على إدانة الإرهاب، في التحام مكين بعرشك، والتزام بمكاسبك الديمقراطية، لا يعادله إلا تساؤلنا الملح: كيف يمكن تحويل هذه الإدانة من غضب جماهيري، إلى مواجهة عقلانية لكل مظاهر الانحراف؟ وهل قام كل منا بالنقد الذاتي الكفيل، بجعل المصائب مصدر قوة واعتبار، لتصحيح الاختلالات؟

عدالة
adala.justice.gov.ma

إنني من منطلق الأمانة العظمى المنوطة بي، في التعبير عن انشغالات الأمة، أقول: إننا كلنا مسؤولون، أفرادا وجماعات، سلطات وهيئات، أحزابا وجمعيات، عن البناء الجماعي لمجتمعنا الديمقراطي الحداثي، الذي هو مشروع الأمة بأسرها.

وإدراكا مني بأن تحصينه من مؤامرات أعداء الوطن والدين والديمقراطية، لا يكون ناجعا إلا بالإدراك الواضح لجوهره وأبعاده، فقد ارتأيت أن نقف جميعا عند مرجعياته، ووسائل تحقيقه ومرتكزاته.

أما مرجعيات الملكية الدستورية المغربية، فأكتفي اليوم بالتأكيد على مقوماتها، المتمثلة في الإسلام والديمقراطية. فمنذ أربعة عشر قرنا، ارتضى المغاربة الإسلام دينا لهم، لقيامه على الوسطية والتسامح، وتكريم الإنسان، والتعايش مع الغير، ونبذ العدوان والتطرف والزعامة باسم الدين. وفي ضوء هذه التعاليم السمحة، شيد أسلافنا حضارة إسلامية، ودولة مغربية مستقلة عن الخلافة المشرقية، متميزة بالعمل في ظل وحدة إمارة المؤمنين، وبالسماحة الدينية، وبوحدة المذهب المالكي. فقد تمسك المغاربة، على الدوام، بقواعد المذهب المالكي المتسم بالمرونة، في الأخذ بمقاصد الشريعة والانفتاح على الواقع، وعملوا على إغنائه باجتهاداتهم، مؤكدين ملاءمة اعتداله لروح الشخصية المغربية، المتفاعلة مع الثقافات والحضارات.

فهل الشعب المغربي القوي بوحدته المذهبية الدينية، وبأصالته الحضارية، بحاجة اليوم إلى استيراد مذاهب دينية أجنبية عن تقاليده؟

إننا لن نقبل ذلك، لأن هذه المذاهب منافية للهوية المغربية المتميزة. وسنتصدى لمن يروج لأي مذهب دخيل على شعبنا، بقوة ما تقتضيه أمانة الحفاظ على الوحدة المذهبية للمغاربة، مؤكدين بذلك، حرصنا على صيانة اختيارنا لوحدة المذهب المالكي، في احترام لمذاهب الغير، لأن لكل شعب خصوصياته واختياراته. ولقيام الإسلام على الدعوة للسلم والأمن والوئام، فقد أدرك المغاربة أن الجهاد في أسمى معانيه، هو جهاد ضد النفس الأمارة بالسوء، وضد الفتنة. كما أنه اجتهاد وتنافس في العمل الصالح. وقد تم تحديث هذا الالتزام الديني والتاريخي، المستمر سبقا للبيعة الشرعية، بتعاقد سياسي دستوري عصري، أجمعت الأمة، من خلاله، على اعتبار الإسلام دين الدولة والملك أميرا للمؤمنين.

فهل يقبل المغاربة، المتشبثون بهذه المقومات الحضارية والدستورية الراسخة، أن تأتي شرذمة من الخوارج عن الشرع والقانون لتضليلهم باسم الدين؟

عدالة
adala.justice.gov.ma

كلا، بل أقول بلساني، شعبي العزيز، إننا لن نقبل أبدا اختطاف الإسلام مطية للزعامة باسم الدين، أو القيام بأعمال الإرهاب، وتمزيق الوحدة المذهبية للأمة، والتكفير وسفك الدماء. وبنفس القوة، فإننا نؤكد أن علاقة الدولة بالدين محسومة في بلادنا، في ظل تنصيص الدستور على أن المملكة المغربية دولة إسلامية. وأن الملك أمير المؤمنين، مؤتمن على حماية الدين وضمان الحريات، بما فيها حرية ممارسة شعائر الأديان السماوية الأخرى.

وباعتبار أمير المؤمنين مرجعية دينية وحيدة للأمة المغربية، فلا مجال لوجود أحزاب أو جماعات، تحتكر لنفسها التحدث باسم الإسلام أو الوصاية عليه. فالوظائف الدينية هي من اختصاص الإمامة العظمى المنوطة بنا، بمساعدة مجلس أعلى ومجالس إقليمية للعلماء، نحن مقبلون على تأهيلها وتجديدها وتفعيل أساليب عملها.

وبهذا المنظور المتنور لمرجعيتنا الدينية، يتكامل الإسلام مع الحداثة، مشكلا رافدا أساسيا من روافد المرجعية الكونية، منسجما مع أحكامتها الكبرى، ألا وهي الديمقراطية، التي جعلناها أحد الملكية الدستورية المغربية، وخيارا لا رجعة فيه. ولأن الانتقال الديمقراطي طريق شاق وطويل، يقتضي توفير مناخ الاستقرار والالتزام واليقظة، فإن أول شرط لتحقيق ذلك، هو الدولة القوية بسيادة القانون، القادرة على ضمان أمن الأشخاص والممتلكات، والتصدي لمن يستغلون توسيع فضاء الحريات، للنيل من سلطة الدولة.

وإذا كنا معتزين بما حققناه من مكتسبات، وإجماع حول ثوابت الأمة، فإن الوحدة الترابية، التي جعلناها من مقدساتنا، واخترنا الحل السياسي التفاوضي لإنهاء النزاع المفتعل حولها، تقتضي منا الاستمرار في اليقظة والتعبئة حولها، باعتبارها جزءا لا يتجزأ من كيان المغرب وهويته.

وعلاوة على الإجماع حول الثوابت، والتوافق على حد أدنى من القواعد، فإن ترسيخ الديمقراطية لن يكتمل إلا بوجود أحزاب سياسية قوية.

وما عسى أن تكون قوة الأحزاب، إذا لم تنهض بدورها الفاعل، في تأطير المواطنين وتمثيلهم، وفي مقدمتهم شباب الأمة، والعمل على تعزيز سلطة الدولة، وتوفير مناخ الثقة في المؤسسات.

وكيف السبيل إلى تحصين مشهدنا السياسي، من وجود هيئات قائمة على تقسيم المجتمع، إلى طوائف دينية أو عرقية، وأحزاب لا هم لها إلا الأغراض الانتخابوية، بدل التنافس على البرامج الملموسة، وتكوين النخب الواعية المسؤولة.

عدالة
adala.justice.gov.ma

إن انشغالنا الصادق، بإعادة الاعتبار للعمل السياسي، بمعناه النبيل، يجعلنا نجدد التأكيد على وجوب التعجيل، بإقرار قانون خاص بالأحزاب تجسيدا لحرصنا الأكيد على تمكينها من الوسائل الناجعة، لتفعيل أدوارها على الوجه الأكمل.

ويتعين على هذا القانون أن يتوخى تقوية أدوار الأحزاب، في تأطير وتمثيل المواطنين كافة، بمنع تكوينها على أساس ديني أو عرقي أو لغوي أو جهوي. كما يجب تمكينها من التمويل العمومي لأنشطتها، بكل شفافية، بما يكفل قربها من الانشغالات الحقيقية للمواطنين، واقتراح البرامج الواقعية، والحلول الملموسة لمشاكلهم، وتعبئتهم، في كل القضايا، محلية كانت أو وطنية، في تكامل وانسجام مع منظمات المجتمع المدني.

وفي الوقت الذي تخوض فيه بلادنا استحقاقات انتخابية، وفي مقدمتها انتخاب مختلف مجالس الجماعات المحلية، فإن أمام أحزابنا السياسية فرصة مواتية، لتجسيد المسؤولية الوطنية، في إيجاد مؤسسات قادرة على تحقيق الجانب التنموي، والتحديثي لنموذجنا المجتمعي الوطني. وهذا ما يريده الشعب المغربي، الذي لم يعد يقبل ركوب بعض الهيئات، في المواسم الانتخابية، لمواضيع أو شعارات لا تسمن ولا تغني من جوع، وليس مستعدا لرهن التحديات الحقيقية لحاضره ومستقبله، بشعارات ماض ولى. لقد مكن ترسيخنا للمسار الانتخابي من بلوغ بلادنا مرحلة النظام الديمقراطي، المعتاد في إجراء كل اقتراع في موعده القانوني، وانتهاء انشغال الطبقة السياسية فقط بالمواعيد الانتخابية.

بيد أن هذا التقدم سيظل شكليا، إذا لم يتم تحصينه، بحسم الإشكال العميق التالي: هل سنتعامل مع الانتخابات على أهميتها كلحظة عادية في حياة الأمة، لإعطاء المؤسسات دما جديدا ونفسا قويا، أم سنتمادى في النظر إلى الانتخاب على أنه المعركة الوحيدة الحاسمة؟

وهل سنستمر في تأجيل البت في القضايا المهمة للأمة، إلى ما بعد إجراء الانتخاب، أو تعليق إنجاز مشاريع الإصلاح الكبرى، بدعوى قرب الاقتراع؟

إن عدم الحسم في هذا الإشكال يضر بالديمقراطية، ويغذي ادعاء خصومها بأنها عرقلة للتنمية.

لذلك فإن التزامي بالمصالح العليا للوطن والمواطنين، وما يقتضيه من حرص على استمرار تحقيق مشاريع الإصلاح الكبرى، يجعلني أقول باسمكم: إنني لن أقبل تأخير إنجاز أي إصلاح وطني، بدعوى انتظار إجراء الانتخاب، أو ترضية فئة أو هيئة، خارجة عن الإجماع أو التوافق أو الأغلبية.

عدالة
adala.justice.gov.ma

كما أؤكد أنه مثلما نحن في دولة ديمقراطية، تعتز بإجراء الانتخابات في موعدها القانوني، فإننا أمة عازمة على رفع تحديات التنمية، بمشاريع حيوية، لا تقبل التردد ولا الانتظار.

لقد انقضى وقت اصطناع الأعذار، أو الاختفاء خلف الاعتبارات الانتخابوية، لعدم تحمل المسؤولية. فالديمقراطية الحقة لا تكتمل إلا في ظل الالتزام بمقومات الحكم الرشيد، وفي مقدمتها ما يتطلبه من حزم وإقدام ومثابرة على مواصلة الإصلاحات الضرورية.

شعبي العزيز،

لقد انصب حرصنا الأول، منذ اعتلائنا العرش على إعطاء روح جديدة للدولة المغربية الحديثة، التي أرسى أركانها العتيدة والدنا المنعم، جلالة الملك الحسن الثاني، قدس الله روحه.

وفي هذا الصدد، أولينا البعد الاجتماعي والاقتصادي مكانة الصدارة في السياسات العمومية، بتركيز الجهود على المشاريع الأساسية للقضاء على أحياء الصفيح بتوفير السكن اللائق، وتحقيق التنمية البشرية بالتعليم النافع، وإيجاد التشغيل المنتج بتحفيز الاستثمار، وتحرير المبادرات الخلاقة للثروة، وتقوية التماسك الاجتماعي بتفعيل التضامن.

وتلكم هي المرتكزات الأساسية لمشروعنا التنموي، التي جعلنا منها أسبقيات المرحلة الحالية. وقد سطرنا أهدافها، ضمن استراتيجية متكاملة، محملين الحكومة وكل الفاعلين العموميين والخواص، أمانة تجسيدها في برامج ملموسة، محددة الوسائل والآجال والمسؤوليات.

فهل كانت المنجزات في مستوى الاستجابة لوضوح التوجهات، وأهمية الرهانات، والنهوض الكامل بالمسؤوليات؟

وإذا اقتصرنا على مجال محاربة السكن غير اللائق، ومع إدراكنا لمدى الصعوبات وتقديرنا للمشاريع المحققة أو المبرمجة، فإننا كنا ننتظر أن تكون حصيلة المنجزات، في مستوى جسامة التحديات.

لقد دق خطابنا لعشرين خلت **2001** ناقوس الخطر، منبها إلى خطورة انتشار السكن الصفيحي والعشوائي، لما له من أثر سلبي على كرامة المواطن، وما يشكله من تهديد لتماسك النسيج الاجتماعي، داعيا إلى اعتماد برنامج وطني تضامني مضبوط المسؤوليات.

عدالة
adala.justice.gov.ma

وبعد سنتين، وبدل أن أعاين، خلال زياراتي التفقدية لأقاليم المملكة، القضاء التدريجي على السكن الصفيحي، ألاحظ بمرارة انتشاره في عدة مدن. بل إن أحياء صفيحية قد ظهرت وتضخمت، لتصبح مدنا عشوائية قائمة الذات.

ومثل هذا البناء العشوائي لم ينزل من السماء، ولم ينتشر في الأرض بين عشية وضحاها. بل إن الكل مسؤول عنه. وغالبكم انطلاقا من المواطن الذي يدفع اليوم رشوة لمسؤول، قد يأتي غدا بالجرافة ليهدم "براكته" أمامه، إلى مختلف السلطات العمومية والجماعات المحلية، المتهاونة في محاربة انتشار مدن الصفيح، بدل التشجيع على توفير السكن اللائق.

فهل يجوز، والحالة هذه، اعتبار هذا قدرا محتوما؟

إن تشبعنا بالروح الإيجابية، يجعلنا نعتبر أن الوضعية، وإن كانت مقلقة، فإنها غير ميؤوس منها، إذا تجندنا لمعالجتها بكل استعجال وحزم، وإلا فقدنا التحكم فيها، تاركين مدننا تتحول إلى بؤر للإقصاء والانغلاق، والحقد والتواكل، بدل أن تكون فضاءات للتضامن الاجتماعي، والإنتاج الاقتصادي، والازدهار العمراني، والانفتاح الحضاري.

وهذا ما لا أرضاه لبلدي وشعبي، الذي أتولى أمانة قيادته، ضمن ملكية تستمد قوتها، من تجذرها وقربها من الشعب، ولذلك أحرص على تفقد أحوالها ميدانيا، طول السنة، في مختلف الجهات لتحفيز المبادرات وتفعيل مشاريع التنمية.

وقد اكتفيت، لحد الآن، بتوجيه السلطات العمومية والمنتخبة، كل في نطاق اختصاصه، لينهضوا بمهامهم كاملة غير قرب، لأنه لا يمكن لبلدنا، أن يقوم بعمل الوزير أو العامل أو رئيس جماعة محلية، ولأني حريص على ممارسة كل سلطة لصلاحياتها بروح المسؤولية والفعالية.

ونهوضا بالأمانة العظمى، فإني لن أسمح بالتهاون في القيام بالشأن العام، بحيث سأحرص على تفعيل كل أشكال المراقبة الصارمة، والمحاسبة الحازمة، لأنه إذا كان كل منا راعيا ومسؤولا عن رعيته، فإن خديمه الأول راع لهذه الأمة ومؤتمن على شؤونها العامة.

واستشعارا للأهمية القصوى للتعليم النافع، في تحرير العقل، وترسيخ روح المواطنة لدى ناشئتنا، وتأهيلها لخوض تحديات التنمية والعولمة، ومجتمع المعرفة والاتصال، كانت مصادقتنا على الميثاق الوطني للتربية

عدالة
adala.justice.gov.ma

والتكوين، أول القرارات الاستراتيجية، التي اتخذناها، مبوئين تفعيله، مكانة الأسبقية الثانية لهذه العشرية، بعد القضية المقدسة لوحدتنا الترابية.

وعلى الرغم من الخطوات الموفقة، التي قطعناها في هذا الورش الحيوي الصعب، بعد مضي ثلاث سنوات على الشروع فيه، فإن غلبة الجانب الكمي فيها، وعدم الإقدام على ما يتطلبه الإصلاح العميق من قرارات جريئة وشجاعة، تمس جوهر نظام التربية والتكوين، يجعلنا نقول باسم الأمة: كفى من نظام تعليمي ينتج البطالة والانغلاق.

وإذا كان تحرير كل المغاربة من الفقر المادي، يتطلب جهودا لعدة أجيال، فإن بالإمكان تحريرهم في أمد منظور، من الجهل والأمية الفكرية والانغلاق وغيرها من الفقر المعنوي، الذي هو أسوأ أحوال التخلف.

ولن يتأتى لنا ذلك، إلا بالإصلاح النوعي لنظام التعليم، وخصوصا البرامج والمناهج التي يتعين تنصيب اللجنة الدائمة الخاصة بها، المنصوص عليها في الميثاق. ويجب على هذه اللجنة الانكباب على تحديد هذه البرامج والمناهج، ابتداء من الدخول المدرسي لسنة **2003**، بالسرعة والفعالية الكفيلة بتحقيق هذا الإصلاح، بحيث ينبغي ألا يحل الموسم الدراسي لسنة **2004** إلا وقد نجحنا في رفع هذا التحدي، بالشروع في تلقين ناشئتنا تعليما حديثا وجيدا، وتربية سليمة وصالحة.

لقد بذلت الدولة مجهودا كبيرا لتحسين الأوضاع الاجتماعية لنساء التعليم ورجاله، وتحفيزهم على الانخراط القوي في تفعيله. وإننا لنناشد الأسرة التعليمية الالتزام بالأمانة الملقاة على عاتقها، في التربية السليمة لفلذات أكبادنا، بروح التجرد، واستحضار جسامة المسؤولية عن أعظم استثمار نخوضه، ألا وهو الاستثمار في تأهيل الطاقات الشابة، المورد المستقبلي للأمة.

ونظرا لأهمية الجوانب التربوية والثقافية، في النهضة الشاملة، فإننا نؤكد على الدور الحيوي للجامعة، وللنخبة الفكرية الوطنية، في ترسيخ الحداثة، باعتبارها قيمة مضافة لرصيدنا الحضاري، وفي تنشئة شبابنا على التشبع بالوطنية الملتزمة.

وفي هذا الصدد، فإننا ندعو المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، الذي يعبر عن مختلف مشارب الأمة، إلى وضع مشروع ميثاق وطني لحقوق المواطن وواجباته، وكذا الانكباب على إعداد الاقتراحات اللازمة لسد الفراغات التشريعية في مجال محاربة كل أشكال العنصرية والكراهية والعنف.

عدالة
adala.justice.gov.ma

وبذلكم نجسد ما نتوخاه من تعميق لمواطنة عصرية، وفية لهويتنا، تنهض بها أسرة متماسكة، وإعلام مسؤول. نحن عازمون على تأهيلهما لذلك من خلال المضي قدما في الإصلاح الجوهري لمدونة الأسرة ولمشهدنا الإعلامي.

ولأن بلدنا يعرف انتقالا شموليا، يتطلب تعزيز قدرات الرصد والتدبر والتوقع، فقد قررنا إحداث معهد ملكي للدراسات الاستراتيجية، ينكب على هذه المهام الحيوية، للتحكم والتفاعل مع التحولات العميقة الداخلية والخارجية.

شعبي العزيز،

إن ديمقراطيتنا ستظل هشة، إذا لم ترتكز على إدارة فعالة وقضاء عادل، وعلى اقتصاد منتج للثروات الموفرة لفرص الشغل النافع لشبابنا. وإننا لمطالبون ببذل المزيد من الجهود، لإنجاز الإصلاحات اللازمة في هذا الشأن، في نطاق اعتماد مقاربة شمولية، تتبوأ التنمية الاقتصادية مكانة الصدارة فيها، من خلال مشاريع استراتيجية، مثل المشروع الكبير لصنجة المتوسط.

ولتحقيق ذلك، فليس أمامنا إلا مواصلة تحديث وظائف الدولة، في توفير مناخ الثقة والاستقرار، وضمان سيادة القانون، والحرص على مهام الضبط والتقويم، وتعبئة الطاقات. كما أنه لا مناص لنا من تحفيز الاستثمار والمبادرة الخاصة، بالمزيد من تحرير الاقتصاد، وانفتاحه وتأهيله، لكسب رهانات الشراكة، ورفع تحديات الإنتاجية والتنافسية، والتفاعل الإيجابي مع العولمة.

شعبي العزيز،

لقد أظهر التضامن الدولي الواسع مع بلدنا، إثر الجرائم الإرهابية التي استهدفتها، مدى المكانة البارزة التي يحظى بها المغرب لدى المجموعة الدولية، باعتباره نموذجا متميزا للانتقال الديمقراطي الرزين، وقطبا جهويا مشهودا له بالتمسك بفضائل الحوار والتفاوض، والاعتدال والتسامح، وفاعلا قويا في دعم الأمن والسلام والشرعية، والوفاء بالتزاماته الدولية.

ومثلما يجسد التوافد الهائل لرعايانا الأعزاء المقيمين بالخارج على وطنهم، تعلقهم الراسخ ببلدهم، فإن ارتفاع حجم الاستثمارات الخارجية والداخلية، واستمرار وفود السياح على المغرب، بوصفه وجهة سياحية آمنة وجذابة، يؤكد الثقة العميقة في حاضره الواثق المعطاء، ومستقبله المشرق الواعد.

عدالة
adala.justice.gov.ma

وكما عبرنا بالتزامنا بنموذجنا الديمقراطي، عن تصدينا الجماعي للإرهاب والانغلاق، فإننا مدعوون لترسيخ مكانة بلادنا البارزة، بمواصلة التفاعل الإيجابي مع التحولات المتسارعة والمتشابكة للعولمة.

وقد حرصنا على أن يستفيد المغرب من الفرص التي يتيحها هذا الواقع العالمي الجديد، ويتفادى آثاره السلبية المحتملة، من خلال جعل سياستنا الخارجية تعمل وفق المنظور الاستراتيجي للأمن الشمولي، الذي تنصهر فيه مختلف الاهتمامات والأبعاد السياسية والاقتصادية والثقافية والإنسانية والبيئية، إضافة لتسوية النزاعات التقليدية.

والتزاما بهذا المنظور، دعونا إلى دبلوماسية جريئة ونافذة، جاعلين من الجوار والتضامن والشراكة، التوجهات الأساسية لعملها الفعال.

ومن هذا المنطلق، فإننا حريصون على تمتين علاقات بلادنا مع جيرانه الأقربين، وفي مقدمتهم أشقاؤنا في الاتحاد المغاربي، الذي لا سبيل إلى بنائه على أساس سليم، إلا بإيجاد حل سياسي ونهائي للنزاع المفتعل حول أقاليمنا الجنوبية، في إطار سيادتنا الوطنية ووحدتنا الترابية. وكيفما كان الحال، فإننا نؤكد أن المغرب قد شوط على الصعيد الداخلي استرجاعه المشروع للأقاليم الجنوبية، وأنه معبأ بكل قواه للدفاع عن وحدته الترابية. كما أنه يؤكد استمرار تجاوبه مع كل الإرادات الحسنة، والمبادرات التوافقية المنصفة للحل النهائي للمشكل المفتعل حولها.

كما نولي عناية خاصة لجوارنا الأورومتوسطي، بالإسهام في التفعيل الأمثل لمسار برشلونة، تجسيدا للأمن الشامل بمختلف أبعاده، معربين عن تقديرنا العميق، لتجاوب شركائنا في الاتحاد الأوروبي مع تطلعنا لإقامة علاقة متقدمة معه، أقل من العضوية وأكثر من الشراكة.

أما التضامن، فيشمل مواصلة دعمنا لقضايا أمتنا العربية والإسلامية، وفي طليعتها القضية العادلة للشعب الفلسطيني الشقيق، والالتزام الدائم بإقامة سلام عادل وشامل بالشرق الأوسط، على أساس مقررات الشرعية الدولية، ومبادرات والتزامات الأطراف المعنية، خاصة منها "خريطة الطريق" للرباعي الدولي ومبادرة السلام العربية لقمة بيروت.

كما أن تجاوز عقود من السلبيات والإحباطات، لن يتحقق إلا بإعادة توجيه التضامن العربي نحو الاندماج الاقتصادي وفق إعلان أكادير، وإقامة نظام عربي جديد ومتماسك. وبنفس الروح التضامنية، سنواصل دعم مسار التنمية المستديمة والمساهمة في إخماد بؤر الصراع، باتخاذ مبادرات المصالحة لإحلال السلام

عدالة
adala.justice.gov.ma

في القارة الإفريقية، تأكيدا لانتمائنا العريق إليها، أو على صعيد بلدان الجنوب، نهوضا بالتزامنا كرئيس لمجموعة السبعة والسبعين زائد الصين، بإقامة علاقات اقتصادية دولية متوازنة ومنصفة لها.

أما الشراكة، التي نحرص على توسيع مجالها الاقتصادي النوعي، فينبغي أن تشكل توجها فعالا لديبلوماسيتنا، سواء مع بلدان الجوار والتضامن، أو مع الدول التي نتطلع لإقامة شراكة معها. وفي طليعتها، فضلا عن أصدقائنا في الاتحاد الأوروبي وفيدرالية روسيا، الولايات المتحدة الأمريكية، التي نعبر عن ارتياحنا الكبير للتقدم الذي أحرزه مسار إبرام اتفاقية للتبادل الحر معها.

شعبي العزيز،

إذا كانت قوى الشر والظلام قد استهدفت ضرب انفتاح المغرب، والمساس بنظامه الديمقراطي، وتقاليده العريقة في التسامح الديني، فإن أعمالها الإجرامية لم تنل مطلقا من عزيمتنا الصلبة في تحدي الصعاب. وسترمي بها ذاكرة الشعب المغربي، الحافلة بالأمجاد إلى مهملات التاريخ، بعد استخلاص كل العبر منها.

وفي مقدمة تلكم العبر، التحام العرش بالشعب الذي يتجلى مداه، في الشدائد والمسرات. وهذا ما أكدته، شعبي العزيز، بفرحتك العارمة بازدياد ولي عهدنا، صاحب السمو الملكي الأمير مولاي الحسن، ضاربا أروع الأمثلة على تشبثك الراسخ بنظامك الملكي الدستوري، وعلى الالتحام المكين بين العرش والشعب، الذي هو من نعم الله الكبرى على هذا البلد الأمين. وهو ما جعل أسرتنا الملكية تعيش في قلب الشعب المغربي، مثلما يعيش الشعب المغربي في قلب هذه الأسرة، ولا سيما في وجدان خديمك الأول، ملكك الضامن لدوام الدولة واستمرارها، المؤتمن على سيادتها، الساهر على أمنك واستقرارك وتقدمك.

والله العلي القدير ندعو أن يجعلنا على هدي أسلافنا الميامين، في حرصهم على صيانة وحدة المغرب وحريات أبنائه وأمنهم وكرامتهم، وفي طليعتهم جدنا ووالدنا المنعمان الملكان محمد الخامس والحسن الثاني، قدس الله روحيهما. كما نترحم على شهدائنا الأبرار، الذين بذلوا أرواحهم في سبيل أن يعيش المغاربة في وطن حر، موحد وراء قيادته الساهرة على عزته وازدهاره.

ويطيب لنا في هذا اليوم الأغر، أن نشيد بما تتحلى به قواتنا المسلحة الملكية، والدرك الملكي، والأمن الوطني، والقوات المساعدة، والوقاية المدنية، من يقظة وتعبئة، في سبيل الحفاظ على الأمن والاستقرار، ولا سيما تلك المرابطة في أقاليمنا الجنوبية. ونجدد بهذه المناسبة الغالية، تأكيد عزمنا الراسخ على تمكينها

عدالة
adala.justice.gov.ma

جميعا من الوسائل المادية والبشرية والقانونية، للقيام بواجبها على الوجه المطلوب في حفظ الحوزة الترابية وأمن الأشخاص والممتلكات.

كما نسأله تعالى أن يديم الأواصر المتينة الجامعة بيني وبينك رصيدا لا ينفد، يعين طاقاتنا في المسيرة التي نخوضها بقيادتنا، للبناء الجماعي لمغرب الوحدة والديمقراطية والتقدم، ضارعا إليه، جلت قدرته، أن يصلح لي ولكم أبناءنا وبناتنا، ويعيننا على أن نوفر لهم مستقبلا أفضل: ۞إن أريد إلا الإصلاح ما استطعت، وما توفيقي إلا بالله ۞. صدق الله العظيم.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته".

عدالة
adala.justice.gov.ma